مجلة الدراسات التاريخية

مجلد 25 العدد 02 ديسمبر 2024 ص-ص 376-399

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

# العقاب في السياسة الفرنسية اتجاه الجزائريين

## أواخر القرن 19

# Punishment in French politics towards Algerians In the late 19th century

حياة سيدي صالح[1]
جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة-
hayet7660@gmail.com

تاريخ الارسال: 2024/11/07 تاريخ القبول: 2024/12/23 تاريخ النشر: 2024/12/29

**الملخص:**

ركزت السلطات الفرنسية زمن الاحتلال على محاربة كل عناصر هوية الجزائري، معتمدة عدّة وسائل لتحقيق هذا الغرض، وقاصدة ترسيخ وتمكين مشروع "الجزائر الفرنسية" في إطار سياسة (سيادة الغالب على المغلوب)، ويعد القضاء أهم الوسائل التي اعتمدها الاحتلال الفرنسي لتحقيق الغرض. من خلال تلك الأحكام القضائية التي كان يصدرها بشأن الأهالي، ومجمل العقوبات التي فرضها للتمكين لسياسته بالجزائر، والمتمثلة في فرض الغرامات وسن الضرائب وملاحقة

[1]- المؤلف المرسل : حياة سيدي صالح.
hayet7660@gmail.com

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 25 العدد 02 ديسمبر 2024 ص-ص 376-399
E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

الأفراد والأسر وسجن ونفي من ألقت عليهم القبض، ومتابعة ذويهم وأهلهم كسياسة ردع مستمرة تلحق بالأشخاص كما تمارس على ممتلكاتهم. ولذا سنحاول من خلال المقال الوقوف على طبيعة العلاقة التي ربطت الجزائري المسلم بإدارة الاحتلال وبقضائه والممارسات الاستعمارية المضطهدة لحقوق الجزائريين الأهالي، مستندين في هذا إلى سجلات الاحتلال الرسمية والمعبر فيها بأرقام تدل على ساستها القمعية.

**الكلمات المفتاحية:** الكلمات المفتاحية بالعربية: الجزائر، القضاء، الاحتلال الفرنسي، التشريعات، البرلمان، الضرائب ، العقاب .

## Abstract

During the occupation, the French authorities focused on the fight against all elements of Algerian identity, adopting several means to achieve this objective and intending to consolidate and empower the project of "French Algeria" within the framework of the political (sovereignty of the winner over the territory). defeated), and the judicial system is the most important means adopted by the French occupation to achieve this objective.

Through the judicial decisions he rendered against the people and the global sanctions he imposed to enable his policy in Algeria, which consisted of imposing fines, promulgating taxes, prosecuting individuals and families, to imprison and exile those who were arrested and to prosecute their relatives and families as a continuing policy of deterrence that applies to people as it is practiced on their properties. Therefore,

through this article, we will try to discover the nature of the relationship which linked the Algerian Muslim to the occupation administration, to its judicial system and to the colonial practices which oppressed the rights of the Algerian population, based on on the official documents of the occupation. , which are expressed in numbers indicating its oppressive policies.

**Key words**: French Occupation ,Algeria, Judiciary, Taxes, financial penalty, legislation

**1.مقدمة:**

ركزت السلطات الفرنسية منذ بداية الاحتلال على محاربة عناصر هوية الجزائري المسلم (الأهلي)، معتمدة في هذا على عدّة وسائل وضّفت لتحقيق هذا الغرض – المتمثل في محاربة الهوية – وقاصدة ترسيخ وتمكين مشروع "الجزائر الفرنسية" مكرسة في ذلك سياسة (سيادة الغالب على المغلوب)، ويعد القضاء أحد أهم الوسائل التي اعتمدها الاحتلال الفرنسي لتحقيق غرضه وضرب هوية الجزائري المسلم، من خلال تقزيم دور القضاء الإسلامي، والتمكين للقضاء الفرنسي وللتشريعات والقوانين الفرنسية في كل المجالات، خاصة ما تعلق بالأحوال الشخصية، وهكذا بقي الجزائري المسلم في صراع بين تمسكه بقضاء يكرس هويته وانتماءه الإسلامي، وقضاء تكيّف قوانينه للتضييق عليه وتجريده من أبسط حقوقه بل ولتجريمه، ثم فرض عقوبات عليه، وهذه العقوبات كانت الدليل الصارخ

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

للتعدي على حقوق الانسان الذي قامت عليه الثورة الفرنسية1789، وعنوانا للعنصرية .

سنحاول من خلال هذه الورقة الموسومة بـ " مظاهر العقاب في السياسة الفرنسية تجاه الجزائريين " الوقوف على طبيعة العلاقة التي ربطت الجزائري المسلم بإدارة الاحتلال _القضاء _والتي غلب عليها فرض سياسة قمعية وزجرية تتنافى مع المبادئ التي تغنت بها فرنسا من خلال شعارتها ودساتيرها منذ 1789 وتجلى ذلك بوضوح في الضرائب، وفي الإجراءات العقابية، ومحاربة القضاء الإسلامي وتوسعة السجون والدفع بالأوضاع لارتفاع عدد المساجين وغيرها من الإجراءات التي جعلت الجزائري لا يمتلك ابسط شروط العيش الكريم . سأحاول في هدا الاتجاه الإجابة عن تساؤل مهم يطرحه كل متناول لتاريخ الاحتلال الفرنسي بالجزائر والمتمثل في ماهية السياسة القمعية الفرنسية المسلطة على الأهالي الجزائريين لأجل التمكين لنفوده؟ وما هي الإجراءات القمعية والعقابية من حيث الممارسات التي فرضها الاحتلال على الجزائريين ؟ وتوضيح تأثيراتها على الأهالي من جهة وعلى الاحتلال من جهة أخرى؟ معتمدة عددا من الأمثلة والنماذج التي تدّل على هذه السياسة الممنهجة ضد الجزائري.

**2. سياسة الاحتلال القمعية :**

كان التشديد على الجزائريين المسلمين واضحا وجليا، وهو ما أكدته - باستمرار- الإحصاءات التي تشير إليها إدارة الاحتلال بنفسها، وكان الهدف من ذلك هو الضرب بيد من حديد حتى يستتب الأمن لها، وتوفر كل الظروف للمستوطنين ليعيشوا أسيادا مقابل عيش الجزائريين المسلمين عبيدا، واستمرت هذه الوضعية

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 25 العدد 02 ديسمبر 2024 ص-ص 376-399
E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

طيلة القرن 19، و تزايدت حدّة خلال القرن 20، وقد اعتمدوا في ذلك فلسفة عنصرية همجية اختصرت في عبارة "الجنس المغلوب" أو « les races vaincus»، وهذا ما أكدّه أحد الضباط، كتعبير عن مساعي دولة الاحتلال للقضاء على ما يمكن أن يسهل عليهم –المسلمين- العيش في قوله : "يجب أن نضرب كل هؤلاء الأشخاص بشدة حتى لا يبقى لديهم أي شيء، كل ما بقي للأسر هو غنيمة يجب الاستحواذ عليه تطبيقا لسياسة المسؤولية الجماعية، فهم عبيد ويجب أن يخضعوا لنا في النهاية، إنّها الحرب ضدهم حتى الموت"[1]، وهذا ما كان اعترف به نواب البرلمان الفرنسي، من خلال ما جاء في أحد تقارير اللجنة البرلمانية سنة 1844 : "لقد أضفنا إلى الأملاك العامة المنشآت الدينية، وحجزنا أملاك فئات من السكان سبق أن وعدناهم بالاحترام، وشرعنا في ممارسة قوتنا، واستولينا على الأملاك الخاصة بدون تعويض، وشمل هذا التخريب المنشآت الدينية والمقابر، لقد قمعنا أناسا يحملون رخص المرور، وذبحنا لمجرد تهمة جماهير بأكملها ظهر بالنهاية أنها بريئة"[1] ، وكان القمع القضائي والإداري مقنّنا للآلة العسكرية، وضل الجزائري عرضة لكل الإجراءات العقابية التي كانت الضرائب والغرامات عنوانا بارزا لها، فكان الجزائري يدفع الضريبة، ويغرم في كل الأحوال سواء بسبب أو بدونه.

**1-2 الضرائب :**

كانت الضرائب والغرامات التي تفرض على الجزائري ترهق كاهله، ولم يبق له شيء يدفعه للإدارة وللمستوطنين، خاصة بعد استلامهم مسؤولية التصرف في ميزانية الجزائر[2]مع مطلع القرن 20 (1903)، لقد كان الجزائري المسلم يدفع الضريبة حتى على كوخه، كما كان يلتزم بدفع الضريبة عن أقاربه الغائبين، بل يجبر على تقديم الزكاة للإدارة [3]، وكان يدفع الضريبة أو الغرامة وهو في أغلب الأحيان لا

يمتلك أي مصدر رزق، وإذا امتلك وظيفة فإنّ أجرته التي لا تتعدى في أحسن الحالات 3 فرنك لا تمكنه من سدّ ضرورياته[4]، في وقت كان المستوطنون يستغلون ويستفيدون من ثروات الجزائر، بحيث كانت كل المشاريع التي تنجز في الجزائر من شق الطرقات وإنجاز الخزانات وحفر للآبار وبناء للسدود وتوفير المياه تتم على حساب البلديات الأهلية، وهذا ما أكدّته الحكومة العامة في تصريح لها سنة 1889-1890 والذي جاء فيه : "بسبب الأعباء الثقيلة المفروضة على الأهالي من جراء أشغال تدمير بيض الجراد و الجنادب (الجراد الصغير) لم يكن ممكنا فتح طرق جديدة"[5].

كان بعض النواب - ورغم ما يعانيه الجزائري المسلم من ضغط الضرائب والغرامات- يطالبون بفرض المزيد من الضرائب، فقد كان النائب (Borlier) يقترح إضافة سنتيمات إضافية أخرى للضرائب العربية[6]، وربما احتج عدد من النواب على أنّ الأهالي يدفعون الضرائب أقل مما كانوا يدفعونه في العهد العثماني[7]. حقيقة لقد شكلت الضرائب عبئا ثقيلا على كاهل الجزائريين طيلة فترة الاحتلال ممّا ولد لديهم شعورا بالإحباط والإذلال تراكم ذلك فولّد ردود فعل متعددة .

**2_2الغرامات :**

كانت الغرامات من بين أكثر العقوبات التي تفرض على الجزائري ، رغم أنه كان محروما من الشغل، وإذا توفر له فإنّه يتقاضى أجرة زهيدة جدا، وكثيرا ما يشتغل دون مقابل، والبعض "خماسا" لدى المستوطنين، و قد تحول الكثير من الجزائريين إلى أجراء مؤقتين يطلق عليهم (Aides temporaires).[8]

كان الجزائري في كل الأحوال معرضا للعقاب من قبل سلطات الاحتلال، فإذا ارتكب مخالفة بسيطة يغرم ب 15 فرنكا، أو يسجن خمسة أيام، وإذا كانت المخالفة

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

خطيرة –بمنطق الإدارة- فإنّه يحال مباشرة على "المحاكم الرادعة" أو "محاكم الجرائم"، وكان للإدارة الحق بأمر من الحاكم العام في إصدار الأحكام التي تكون إمّا الحجز أو الطرد أو السجن.[9]

كانت الغرامات متنوعة، منها بالأخص الغرامات على المراعي التي كانت جدّ مرتفعة، ففي الوقت الذي كانت فيه للعنزة شأن كبير بالنسبة للأسر الأكثر حرمانا "بقرة الفقير" كان وجودها في الغابة جنحة يخضع صاحبها إلى العقوبة بدفع غرامة تقدر بفرنكين، تضاعف في المخالفة الثانية، وفي حال عدم التسديد تضاف إليه كعقوبة تكاليف المحاكمة، ففي بجاية مثلا لم يدفع ثلاثة فلاحين 1064 فرنك لأنهم تركوا معزهم ترعى في غابة البلوط التي سمحت لرعي الماشية ما عدا المعز، فكانت العقوبة السجن حيث مات أحد الفلاحين، لأنّه لم يتمكن من تسديد الغرامة المفروضة عليه ظلما [10]، علما أنّ أجرة الجزائري في أحسن الحالات لا تتجاوز 3 فرنكات. وكانت حرائق الغابات هي الأخرى تخضع الجزائريين المسلمين للعقاب الجماعي، وإلى دفع غرامات كبيرة جدا في ظل ظروفهم الصعبة، وغالبا ما تستند إدارة الاحتلال في ذلك لمجرد الشك، وهذا ما حدث مع قبائل بني هندل بأعالي الونشريس فيما بين 1897 - 1914 [11].

كان القمع القضائي والإداري متمّما للآلة العسكرية، فقد أسر مطلع القرن العشرين أزيد من 3000 شخص مثل منهم 825 أمام لجنة تأديبية مختصة، وقد حكم على 805 منهم ب 15 سنة و 3 أشهر و 9 أيام سجنا، وبغرامة قدرها 22810 فرنك، ووصل مبلغ الغرامات إلى 706696 فرنك، استخدمت لتسديد مصاريف العمليات العسكرية وتعويض المستوطنين[12]. وفي سنة 1902 وبطلب من النواب

الماليين délégués financiers كان تكوين محاكم خاصة ومجالس للمحاكمة "المجرمين"، ومختصة بمحاكمة المسلمين الجزائريين، وقد تحصل الحاكم العام "ريفوال" (Revoil) على تأييد المستوطنين لدعمه هذا المشروع، رغم معارضة بعض النواب أمثال "جورج كليمنصو" (George Clémenceau) و "إميل كومب" ( Emile Combes ) [13]، وكانت معارضة هؤلاء على اعتبار أنّ هذه الإجراءات تثير غضب الجزائريين المسلمين وتشعل لهيب المقاومات، وكانت هذه المقاومات تنتهي - طبعا- بتسليط أقصى العقوبات على الجزائري المسلم، وتعد مقاومة الحاج المقراني مثالا لذلك، فقد تم قمعها بالقوة بهدف بعث الرعب والقضاء على روح المقاومة والاستيلاء على المزيد من الأراضي والأموال، وفرضت على السكان حوالي 36 مليون فرنك غرامة، وكلفت هذه المقاومة ما يعادل 70.4% من ثروات السكان، حيث وصلت الغرامة إلى 65 مليون فرنك[14]، وقد خصص نصف المبلغ الذي فرض كغرامة على الجزائريين المسلمين لشراء الأراضي للاستيطان[15] بالسعر الرمزي[16].

أشار "لوي رين" (Louis Rinn) الى أنّ واقع الجزائري المسلم كان يدفعه الى ارتكاب الجرائم حتى يدخل السجن بحثا عن لقمة العيش، وقد ذكر في هذا الشأن بأنّ: " الفقر دفع بالجزائريين الى ترك قراهم، وهكذا أخذت الجرائم وظاهرة تجاوز القانون العام تتضاعف ممّا أدى إلى امتلاء السجون، كما تدهورت الأوضاع الصحية للسكان" ويضيف " كان الجزائري يتعمد ارتكاب المخالفات التي يعاقب عليها القانون لأجل أن يسجن وذلك طلبا للقمة العيش وبعد مجاعة 1867 قامت السلطات بمراجعة قانون العقوبات بسبب اكتظاظ السجون [17]

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

من خلال هذا التصريح للكاتب في الشأن الأهلي -"لوي رين"- نلاحظ كيف أنّ سلطات الاحتلال لم تنشغل بمأساة الجزائريين المسلمين الممثلة في المجاعة، التي أودت بحياة أزيد من 500 ألف شخص ماتوا جوعا، لكن ما شغلها هو السجون التي لم تستوعب العدد الهائل من المساجين الذين تعمّدوا اقتراف جنح للدخول إلى السجن، حيث توفر لهم لقمة العيش. وقد نشرت جريدة "المؤيد" المصرية مقالا حول القانون والعدالة في الجزائر إبّان الاحتلال، فأشارت إلى محاكم القمع ووصفتها بمقامع العذاب أو كسر الشكيمة للجزائري المسلم الذي تسوقه الضرورة إليها طالبا أو مطلوبا[18].

وهكذا كانت العدالة الفرنسية في الجزائر تدافع على الظالم لتحافظ له على امتيازاته، وتثبت هيمنته وسيطرته لأنّه الغالب، وتحكم حكم الجور والتعسف على المظلوم -الجزائري المسلم- لأنّه مغلوب، ثم تتغنى بحقوق الانسان والمواطن.

كانت السياسة الفرنسية القمعية تركز أكثر ما تركز على ضرب مقومات الشخصية الجزائرية، من خلال استهداف الهوية والثوابت والمعالم التي كوّنت الدولة الجزائرية عبر التاريخ. وكان ضرب القضاء ومحاربته من أهم الوسائل التي اعتمدتها سلطات الاحتلال لطمس الهوية ومسخ الشخصية.

### 3. ضرب القضاء الإسلامي والتضييق على المجتمع :

تعرّض القضاء الإسلامي لحملة شرسة منذ بداية الاحتلال، وقد تواصلت وبأكثر حدة في ظل الحكم المدني بتوجيه من المستوطنين ونوابهم، وظهر ذلك خاصة في التشريعات التي ارتبطت بالقضاء، وقد ذكر الحاكم العام "دوقيدون" في مقولته

الشهيرة ما يلي : "إنّ القضاء هو أحد اختصاصات السيادة، وعلى القاضي المسلم أن يختفي أمام القاضي الفرنسي باعتبار الانتصار" [19]"الجنس الغالب" .

لقد منح قانون 1873 القاضي المسلم حق النظر في قضايا الاستحقاق والملكية، وألغى قانون 1875 هيئة "المجلس الأعلى للفقه الإسلامي"، وجعل قانون 1889 قاضي الصلح الفرنسي صاحب الحق في النظر والحكم في القضايا، حتى بين المسلمين وانتزعت باقي الصلاحيات من القاضي المسلم بموجب قانون 1892، وهكذا تلاشت سيادة القضاء الإسلامي[20].

بدأت الحرب على القضاء الإسلامي منذ أصبح المستوطنون (فرنسيون، يهود، مجنسون) هم من يتولون إصدار الأحكام (نظام المحلفين) ضد الجزائريين المسلمين، حيث انخفض عدد القضاة المسلمين سنة 1876 من 180 إلى 145 قاضي، ثم إلى 80 قاضي بعد عقد من الزمن، في حين كان عدد القضاة الفرنسيين في تزايد[21]، والملاحظ أنّ وضع منطقة القبائل كان وضعا خاصا، حيث أصبح كتاب "هانوتو" و "لوترنو" (منطقة القبائل والأعراف القبائلية) بمثابة المدونة القانونية منذ إصدار قرار 25 أوت 1880، والذي ألحق بالمرسوم الرئاسي في 21 سبتمبر 1880. وكان الهدف من محاربة القضاء حسب الدكتور "أبو القاسم سعدالله" هو إلغاء التشريع الإسلامي[22]، خاصة وأن الكثير من مسؤولي سلطة الاحتلال قد اعتبروا أن الإسلام هو الموجه للانتفاضات المقاومة للاحتلال، فلجأت بذلك إلى التضييق على العلماء والقضاة ومعلمي اللغة العربية، وامتد إلى منع الحج[23].

اعتبر الحج موقفا سياسيا مشبوها، وسببا في التأثر بالقلاقل التي تحدث بالمشرق، وسببا أيضا في نقل الأمراض المعدية [24]، وبالرغم من كل هذه التجاوزات

والاعتداءات الصارخة لحقوق الانسان، والظلم والقهر الذي كان الجزائري المسلم عرضة له، إلاّ أنّ الكثير من المفكرين والسياسيين والمؤرخين، حاولوا إضفاء صورة إنسانية للقضاء وللتشريع الفرنسي، ومن أمثال هؤلاء "فرنسوا كمبون" في كتابه (Carnet d'un Colon) الذي صرح فيه بما يلي :

"الأهالي معجبون بالعدالة التي تطالب بالشهود، ولا تشكو إلاّ من الضرائب التي يفرضها النظام المدني والكثير من المعارضين (شيوخ) يرسل الى المنفى (Cayenne) لجريمة يقول أنّه برئ منها، والواقع أنّ هذا الشيخ أو المفتي كان يزعج الإدارة لذلك كان لا بد من التخلص منه"[25].

أن الجزائري المسلم حسب "فرنسوا كامبون" معجب بالعدالة الفرنسية، لكن الواقع يفند ذلك لأنّ المقاومات والانتفاضات -كلها- كان سببها رفض السياسة الفرنسية برمتها، ورفض الوجود الفرنسي من أصله، أمّا فيما يتعلق بمسألة الشهود فإنّ القضاء الإسلامي كان سباقا للمطالبة بالشهود امتثالا للشريعة الإسلامية التي تعتبر الشهود أهم شرط لإقامة الحكم في مختلف المسائل بمنطوق القرآن "وأشهدوا ذوي عدل منكم "(الطلاق 2) " ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانّه آثم قلبه"(البقرة 283)

**3-1- الإجراءات العقابية :** اتضح من خلال الإحصاءات أنّ العقوبات التي كان يتعرض لها الجزائري كانت في تزايد مستمر، ففي سنة 1859 وصل عدد القضايا 844 وعدد المعاقبين 1200، وفي 1860 وصل عدد القضايا 844 وعدد المعاقبين 1500، وفي 1867 القضايا 1911 والمعاقبون 5397 وفي 1868 عدد القضايا 2377 والمعاقبون 6107 وفي 1870 القضايا 1098 والمعاقبون 1473 وفي 1871 القضايا

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

1098 والمعاقبون 1473 وفي 1880 وصل عدد القضايا 446 والمعاقبون 737 وفي 1882 وصل عدد القضايا 180 والمعاقبون 300 وفي 1884 وصل عدد القضايا 153 وصل المعاقبون 243[26].

يتضح من خلال هذه الأرقام تركيز إدارة الاحتلال على سياسة القمع في حق الجزائري هذه السياسة التي امتدت طيلة فترة الاحتلال، ويلاحظ أيضا تراجع أعداد المعاقبين، ويعود ذلك في تصورنا الى ارتباطها في الغالب بالمقاومات ومدى نشاطها، ففي 1871 "مقاومةالمقراني" بلغ عدد المعاقبين 1473في حين سنة1884 انخفض الى 243 حسب ما أوردته احصائيات إدارة الاحتلال، واتضح أنّ القصد من تسليط العقوبة وزيادتها هو قمع كل حركة قد تشكل خطرا على سياسة الاحتلال الفرنسي.

**2-3- الغرامات:** عرفت الغرامات ارتفاعا مذهلا، وظهر ذلك من خلال المحاضر التي دونت في حق السكان والجدول التالي يوضح نسبيا ذلك.

**الجدول 1: قيمة الغرامات المفروضة على الجزائريين الأهالي بين 1881- 1907**

| السنة | الغرامة | السنة | الغرامة |
|---|---|---|---|
| 1881 | 7188 ف | 1901 | 21144 ف |
| 1885 | 11101 ف | 1903 | 23733 ف |
| 1887 | 14573 ف | 1905 | 22603 ف |
| 1888 | 15585 ف | 1907 | 35921 ف |

**المصدر: الجيلالي صاري: المرجع السابق، ص 156**

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

يتضح جليا من خلال الجدول أن الغرامات كانت في زيادات مستمرة، ولم يلاحظ عليها - منذ النصف الثاني من القرن 19والى غاية مطلع القرن 20 - أي تراجع، والأرقام المشار اليها تؤكد ذلك ففي أواخر القرن 19(1888)مثلا بلغت 15585ف لتصل سنة1907ماقيمته35921ف، وهذا سينعكس حتما بشكل سلبي على الأهالي الجزائريين .

وهذا ما أكد عليه النائب "غيشار" سنة 1892 في مراسلة الى "جول فيري" (J.Ferry) والذي يصف فيها الوضع قائلا: " الغرامات تتهاطل عليهم - الأهالي - مثل تهاطل البرد"[27]، وقد ارتفعت الضرائب من 1904 إلى 1914 لتصل من 215.000 فرنك إلى نصف مليون فرنك[28]، وحسب التقرير الخاص لسنوات 1875 – 1876 بلغت الاعتداءات والجرائم المرتكبة في المنطقة العسكرية من قبل المسلمين 905 شخص فرضت عليهم الغرامات بقيمة 28.137 فرنك، وارتفعت بعد ذلك إلى 397.984 فرنك.

وإذا رجعنا إلى عدد الغرامات حسب كل عقوبة مقرونة بقيمتها المالية فإننا نجدها موزعة بالشكل التالي:

- الجزائر 323 متهم (عدد الغرامات 11990) قيمتها 112734 فرنك
- وهران 188 متهم (عدد الغرامات 3901) قيمتها 8693012 فرنك.
- قسنطينة 394 منهم (عدد الغرامات 12246) قيمتها 198320
- المجموع 905 منهم ( عدد الغرامات 28137) قيمتها 39798412 فرنك[29]

بلغ عدد الموقوفين ما بين 1875- 1876، 42 شخصا طبق عليهم قانون العقاب الجماعي المنصوص عليه في 17 جويلية 1874، وقد وزع هؤلاء بالشكل التالي:

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

- 7 في الجزائر دفعوا غرامة 13.717.62 فرنك
- 13 في وهران دفعوا 50.06330 فرنك.
- 22 في قسنطينة دفعوا 92.53772 فرنك، والمجموع 156,31864 فرنك[30].

**4 -الأحكام القضائية وتداعياتها :**

عالجت مجالس قضاء الجزائر 75 قضية في الجزائر ، 47 قضية في وهران و71 في قسنطينة و15 في عنابة، بمجموع 208 قضية منها 147 قضية خاصة بتهديد الأمن العام و21 جريمة خاصة بالممتلكات. وقد اتهم في هذه القضايا 339 شخصا منهم 304 رجلا و35 امرأة، ومن مجموع هؤلاء 239 (7/10) من الجزائريين المسلمين (الأهالي)[31]. وكانت الأحكام التي تصدر في حق المتهمين تتراوح بين الإعدام، والأشغال الشاقة والإقامة الجبرية وسجن والغرامة .

**الجدول 2: التالي يوضح الأحكام الصادرة خلال سنتي 1876 – 1877**[32].

| الحكم | الجزائر | وهران | قسنطينة | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الإعدام | 06 | 05 | 19 | 30 |
| الأشغال الشاقة | 30 | 10 | 46 | 86 |
| الإقامة جبرية | 02 | 08 | 28 | 38 |
| السجن | 32 | 44 | 72 | 148 |
| الغرامة | 03 | 01 | 44 | 48 |
| المجموع | 73 | 68 | 209 | 350 |

**المصدر: Etat actuel de l'Algerie , p 189**

يلاحظ من الجدول أنّ الأحكام القضائية الصادرة في عمالة قسنطينة كانت أكثر بكثير من باقي العمالات حيث بلغت في 209 حكما من مجموع 350 حكم قضائي مقابل 73بالنسبة لعمالة الجزائر،و68 حكم بعمالة وهران، ممّا يؤكد الفكرة السابقة المتمثلة في ارتباط الغرامات والعقوبات بالانتفاضات والمقاومات، ونتائجها المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي.

سجلت بالإضافة إلى هذه الأحكام، أحكام بالنفي وقد أشار"لويس رين" إلى أنّه في 10 ديسمبر 1872 امتثل 81 جزائريا من بني منصور بمنطقة زوارة بتهمة التمرد والمشاركة في ثورة 1871، فحكم عليهم جميعا بالنفي[33]. وهكذا لم يترك الاحتلال الفرنسي وسيلة عقاب إلاّ وسلطها على الأهالي الجزائريين بغية تحقيق أهدافه والمتمثلة في مزيد من السيطرة والاضطهاد.

**5- السجون والمساجين:**

**5-1 السجون:**

وجدت في عمالة الجزائر 3 مراكز أساسية للأشغال الشاقة و13 سجنا مدنيا، وفي عمالة وهران كان يوجد سجن وهران ومعسكر، ومستغانم وتلمسان وسيدي بلعباس، أمّا في عمالة قسنطينة فكان يوجد سجن لمباز ( Central de Lambèse) بالإضافة إلى سجون قسنطينة، عنابة، سكيكدة، سطيف، بجاية وهي سجون مدنية[34] ، لقد كانت هذه المراكز والسجون مكتظة بالمساجين، وخاصة في السنوات التي تحدث فيها المجاعات حيث أشارت التقارير إلى أنّ الجزائريين المسلمين يتعمدون ارتكاب المخالفات والجنح حتى يسجنون بحثا عن مكان يوفر لهم القوت، وقد ذكرت "أني راي Annie –Rey Goldzeiguer " ما يلي: "السجون امتلأت على

آخرها[35]، فمؤبد عين الباي بقسنطينة الذي بني لإواء 240 سجين أصبح يجمع 1000 سجين والسجن المدني في قسنطينة الذي صمم ليأوي 200 سجين أصبح يأوي 800 سجين"[36]. والظاهرة هذه كانت تتضاعف زمن المجاعة، وهكذا كان الأهلي يفر من وضع كارثي إلى وضع آخر أكثر منه لعله يجد بعض الحلول، لكن هيهات مع سياسة استعمارية همجية.

**2-5- المساجين:**

امتلأت سجون البلاد من جراء العقوبات بما لا تطيق، وكان عدد المساجين في كل من الحراش ولمباز 1885 سجين، أمّا في سجن لازاريت Lazaret - بمدينة الجزائر- فكان 118 سجين، وكان عدد المساجين في السجون المدنية قد وصل الى 1811 بمجموع 3814 سجين موزعين بالشكل التالي، فرنسيون ومسلمون 1647 أجانب 238 بالنسبة لسجني الحراش ولمباز من مجموع 1885، أما في سجن لازاريت فكان العدد 108 فرنسيين ومسلمين و10 أجانب من مجوع 1811[37]. طبعا الإحصاءات هنا لا تحدد عدد المسلمين بدقة غير ان التقارير والسياسات وكذا الإجراءات تؤكد ان اكبر عدد من المسلمين طبعا .

كان أغلب هؤلاء المساجين من الجزائريين المسلمين ففي 31 ديسمبر 1876 كان عدد المساجين المسلمين "Mahométans" 2478 مقابل 992 من الكاثوليك، 49 من البروستات و66 من اليهود و 229 من ديانات أخرى، وقد تم إصدار الحكم على 154 متهم دون محاكمة في 54 قضية، صدر خلالها الحكم على 8 بالإعدام والأشغال الشاقة المؤيدة، وصدر على 96 حكما بالنفي [38]، والمعروف طبعا أن أغلب

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 25 العدد 02 ديسمبر 2024 ص-ص 376-399
E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

المسلمين يصدر في حقهم الحكم دون محاكمة، وغالبا ما تقوم الإدارة بإصدار الحكم دون العودة إلى القضاء بتزكية من الحاكم العام.

يلاحظ من خلال الإحصاءات أنّ الإدارة تدقق في الإحصاءات الخاصة بالمساجين المسلمين، وهذا ما يوضحه مثلا الجدول الخاص بالمساجين سنة 1876

**الجدول 3: أهم السجون وعدد المساجين نهاية ق 19**[39]

| العمالات | المؤسسات العقابية | جانفي 1877 | الذين التحقوا | الذين غادروا | الموتى | الباقون |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | -عين سيدي بقاسم | 32 | 222 | 217 | / | 37 |
| | - لالا عودة | 21 | 398 | 388 | 01 | 30 |
| وهران | -بوخنيفيس | 38 | 119 | 144 | 02 | 11 |
| قسنطينة | -عين الباي | 66 | 410 | 367 | 02 | 107 |
| المجموع | / | 157 | 1149 | 1116 | 05 | 185 |

**المصدر: Etat actuel de l'Algérie, p191**

إنّها عينة من السجون الموجودة أثناء الاحتلال، والجدول يخص فترة محدودة، وقد أنجز الجدول من قبل الاحتلال في وثائقه الرسمية، ولكن هل نستطيع الأخذ بهذه الإحصاءات في هذه الفترة؟ هل يمكن تصديق الأرقام؟ وما مدى مطابقتها مع الواقع الاجرامي الفرنسي خصوصا في هذه الحقبة؟ هل هي كل السجون في

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

الجزائر المستعمرة؟ إنّه أمر يدعو إلى مزيد من البحث في وثائق الاحتلال، والتأكد من عمق المعاناة، طالما الشك يحوم حول تصريحات الاحتلال .

**6-التجهيزات الأمنية:**

كانت الإدارة الاستعمارية تسعى إلى فرض الأمن وضبط الأمور في الجزائر، ولأجل ذلك انتهجت سياسة القمع وقانون السيف، وجهزت لذلك منذ النصف الثاني من القرن 19 وبالتحديد في سنوات 1876 - 1877 قوة عسكرية كبيرة تعدادها 50598 جندي (قادة وجندا) ومعهم 14086 حصانا وزعت حسب الجدول التالي[40]:

**الجدول 4: عدد القوات العسكرية الفرنسية سنة 1877**

| القوات / العمالة | ضباط | قوات | المجموع |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 937 | 19959 | 20896 |
| وهران | 709 | 13793 | 14502 |
| قسنطينة | 712 | 14488 | 15200 |
| المجموع | 2358 | 28240 | 50598 |

المصدر : Etat actuel de l'algerie ,p183

من خلال الجدول نلاحظ أنّ القوات العسكرية التي خصصت لعمالة الجزائر أكبر من باقي العمالات ب937ضابط و19959جندي، في حين سجلّنا في السابق أنّ عمالة قسنطينة بالشرق الجزائري كانت تحوي أكبر عدد من المؤسسات

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

العقابية، وعلى أكثر الاحكام الصادرة في حق المعاقبين ويعود سبب تكثيف الأمن في عمالة الجزائر الى كونها العاصمة طبعا وباعتبارها تحوي أكبر عدد من المستوطنين. والحقيقة أن أرقام الجداول المرفقة تتكلم عن نفسها دون اللجوء إلى تحليل، فالرقم المهول والذي يعبر عن مدى الهمجية والظلم لا نستطيع التعبير عنه بعبارات -مهما كان- إذ الكلام ليس كالفعل والسياسة ليست كالممارسة.

**7.الخاتمة :**

إنّ السياسة الفرنسية في الجزائر خلال فترة الاحتلال كانت بعيدة كل البعد عن تكريس العدالة والوقوف على حقوق الانسان، وهي شعارات كانت تقوم عليها الثورة الفرنسية التي اتخذها الاستعمار فيما بعد لافتة يحملها أثناء غزوه وممارسة سياسته التعسفية. كما يظهر ذلك جليا من تجرد المؤسسات التشريعية القضائية نفسها من صفة العدالة الإنسانية، فكان بذلك شعار الجمهورية الفرنسية الموروث عن الثورة الفرنسية 1789مجرد حبر على ورق، عندما تتعلق القضية بالحقوق الطبيعة للجزائري المسلم وفي مقدمتها الحق في الحياة ولا نقول الحياة الكريمة ، ولاشك أن الأرقام المذكورة سابقا وكذا القوانين المشار اليها خير دليل على غياب العدل والاحتكام الى القانون بالنسبة للجزائري المسلم، فكان القضاء في الواقع أداة قانونية مسلطة على رقاب الجزائريين المسلمين، ووسيلة للحصول على المزيد من الامتيازات للمستوطنين .

إنّ هذا الموضوع يدفعنا إلى بذل جهود أوسع لأجل الوقوف على التجاوزات والخروقات التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الفرنسي في حق الانسان بالجزائر،

معتمدة على القضاء الذي كان جهازا مسلطا للعقاب وملاحقة الجزائري المسلم، والتضييق عليه بمختلف الإجراءات القمعية .

إنّ هذا الموضوع يحتاج في تصورنا الى تكاتف الجهود وتوحيد التصور مع تخصصات أخرى، تجمعنا دراسات أكاديمية جادة تمكن من تثبيت هذه الجرائم- جريمة دولة- المقترفة في حق الإنسان من قبل دولة شعارها الحفاظ و الدفاع على هذه الحقوق ومن هذه التخصصات القانون .

ان السياسة الفرنسية في الجزائر والقوانين الخاصة بالجزائري المسلم تدفعنا الى الدعوة لا نشاء مخبر يشتغل على تتبع هذه القوانين الموجودة في الأرشيف المحلي بكل اشكاله وكذا أرشيف ما وراء البحر وتدوينها ودراستها ثم تسجيلها لتكون مادة جاهزة للدراسة .

**8.الهوامش** :

[1]-الجلالي صاري ،محفوظ قداش : الجزائر في التاريخ "المقاومة السياسية 1900-1954الطريق الإصلاحي والطريق الثوري " ترجمة عبد القادر بن حراث ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1987،ص156.

2- سعدي بزيان :جرائم فرنسا في الجزائر ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009،ص22.

[3]- ناهد الدسوقي :دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ،دار المعرفة الجامعية ،ط1،الإسكندرية ، مصر ،2008،ص35

-[4] Bulletin officiel de l'Algerie(B.O.A) ,12 Janvier,1889 PP105 ;106 .

5- كان الجزائري يمنع من الاحتفال بأية مناسبة بما فيها المناسبات الدينية لان ذلك يعرضه لدفع غرامة مالية .

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

- [6]Gouvernement Général Civil de L'Algerie (G.G.C.A)Résumé des travaux ;imprimerie du Gouvernement Général ;Alger ;1891 ;p10 .

[7] Consiel superieure :17 octobre 1881,P861 .

[8]- Ibid ;PP863,864

9-.Ageron :Les Algeriens musulmans et la France ,1871-1919,T1 Ed,Boucherie,Paris,2005,P372

[10]- سعد الله :الحركة الوطنية الجزائرية ،ج2،دار البصائر ، الجزائر ، 2007،ص88.

11- الجيلالي صاري ،محفوظ قداش :المرجع السابق ،ص157.

12- نفسه،ص154.

13 -الجيلالي صاري : المرجع السابق ،ص40.

[14] -Ageron : Histoire de L'Algérie contemporaine ,de l'insurrection de1871au déclenchement de la guerre de libération 1954 ;presses universitaire de France ;1979 ;P66

[15]-Ageron ;OP.Cit ;P42.

[16] -Gilbert Meynier :L'Algerie Révélée- la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXème Siècle ; Ed ;El maarifa ;Alger 2010 ; P123.

17- هؤلاء المستوطنون كان أكثرهم من فرنسيي الالزاس واللورينالذين هاجروا مباشرة الى الجزائر بعد هزيمة فرنسا امام بروسيا في حرب السبعين .

18 - Louis Rinn : Régime pénal de l'indigénat en Algerie, les commission dixiplinaires, Ed Alger, adolphe jourdan 1885,pp56 ,57

19- وليد مولود الجراي :جريدة "المؤيد " وقضايا المغرب العربي 1889-1915 دار الكتب الوطنية ،بنغازي ، ليبيا ، ط1، 2010 ،ص167.

20- سعد الله :تاريخ الجزائر الثقافي ، ج2، دار الغرب الإسلامي ، ط1، 1998، ص327.

21- نفسه ، ص ص،382-383.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

22- أجيرون :المجتمع الجزائري في مخبر الأيديولوجية الكولونيالية ، ترجمة وتقديم وتعليق محمد العربي ولد خليفة، منشورات ثالة ، الجزائر، 2013، ص ص 62،63.

23- سعد الله :تاريخ الجزائر الثقافي ،ج1،ط1، ص264.

24- عبد القادر خليفي :سياسة التنصير في الجزائر، مجلة المصادر، العدد 9، 2004، ص141.

25- بيار بوايي : الإدارة الفرنسية وتنظيم الحج 1830-1894، ترجمة عبد الجليل التميمي ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد ، جويلية 1977، ص14.

26 . F Cambon Carnet d'un colon ; imprimerie Ernest Mallebay ;Alger ;1897 ;P86.

27 -Louis Rinn : OP.Cit ;P96.

28- الجيلالي صاري :المرجع السابق ، ص156.

[29] -Menynier : OP.Cit ;P136 .

[30] G .G.C.A :Etat actuel de L'Algerie ;imprimerie administrative.Gojosso ;Alger ;1877 ;P190.

[31] - G.G.C.A :Etat actuel de l'Algérie ;P167.

[32] -G.G.C.A :Etat actuel de L'Algérie ;P69.

[33:] Ibid ;P189.

[34] - Louis Rinn :Op.Cit ;P7

[35]- G.G.C.A :Etat actuel ;P72.

[36]- اشارت "اني راي "الى مجاعات القرن 19

[37] -Annie –Rey Goldzeiguer :Le royaume arabe , et la pollitique Algérienne de Napoléon /// 1861-1870 ; ED ;SNED ;Alger ;1977 ;P447.

38 -G.G.C.A :Etat actuel ;P84.

[39:] G.G.C.A :Etat actuel ;PP68,69.

40 Ibid ;P191.

41 -Ibid ;P183.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

**9.قائمة المراجع:**

1- بزيان سعدي:جرائم فرنسا في الجزائر ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2009.

2- بوايي بيار: الإدارة الفرنسية وتنظيم الحج 1830-1894، ترجمة عبد الجليل التميمي ، المجلة التاريخية المغربية ، عدد ، جويلية 1977

3- الجراي وليد مولود:جريدة "المؤيد " وقضايا المغرب العربي 1889-1915 دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا ، ط1،2010.

4- خليفي عبد القادر: سياسة التنصير في الجزائر ، مجلة المصادر ، العدد 9، 2004.

5- الدسوقي ناهد:دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ،دار المعرفة الجامعية ،ط1،الإسكندرية ، مصر ،2008.

6- سعد الله أبو القاسم :الحركة الوطنية الجزائرية ،ج2،دار البصائر ، الجزائر ، 2007.

7- سعد الله أبو القاسم :تاريخ الجزائر الثقافي ، ج2، دار الغرب الإسلامي ، ط1، 1998.

8- شارل روبير أجيرون :المجتمع الجزائري في مخبر الأيديولوجية الكولونيالية ، ترجمة وتقديم وتعليق محمد العربي ولد خليفة، منشورات ثالة ، الجزائر ، 2013.

9- صاري الجيلالي ،محفوظ قداش : الجزائر في التاريخ "المقاومة السياسية 1900-1954الطريق الإصلاحي والطريق الثوري " ترجمة عبد القادر بن حراث ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1987.

1- Ageron- Charle Robert: Histoire de L'Algérie contemporaine ,de l'insurrection de1871au déclenchement de la guerre de libération 1954 ;presses universitaire de France ;1979 .

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

2- Ageron-Charle Robert :Les Algeriens musulmans et la France ,1871-1919,T1 Ed,Boucherie,Paris,2005.
3- Bulletin officiel de l'Algerie(B.O.A) ,12 Janvier,1889.
4- Cambon- F : Carnet d'un colon ; imprimerie Ernest Mallebay ;Alger ;1897 .
5- Consiel superieure :17 octobre 1881 .
6- G .G.C.A :Etat actuel de L'Algerie ;imprimerie administrative.Gojosso ;Alger ;1877 .
7- Goldzeiguer Annie –Rey:Le royaume arabe , et la pollitique Algérienne de Napoléon /// 1861-1870 ; ED ;SNED ;Alger ;1977 .
8- Gouvernement Général Civil de L'Algerie (G.G.C.A)Résumé des travaux ;imprimerie du Gouvernement Général ;Alger ;1891 .
9- Meynier Gilbert :L'Algerie Révélée- la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXème Siècle ; Ed ;El maarifa ;Alger 2010 .
10- Rinn Louis: Régime pénal de l'indigénat en Algerie, les commission dixiplinaires, Ed Alger, adolphe jourdan 1885 .